



## تأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي التركي

للفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٩

الدكتور مثنى عبدالرزاق الدباغ

مدرس، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

تاريخ قبول النشر ٢٠١٣ / ٩ / ٨

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣ / ٥ / ٥

### مستخلص البحث

شهدت الأسواق المالية انتقال المصارف من الأعمال المصرفية التقليدية المتمثلة بقبول الودائع والإقراض إلى لعب دور أكثر شمولاً في اقتصاديات الدول. ويشكل القطاع المصرفي جزءاً كبيراً من النظام المالي التركي في ديناميكية الاقتصاد. وتنفذ معظم المعاملات والأنشطة لأسواق رأس المال من قبل المصارف. ويهدف البحث إلى دراسة القطاع المصرفي التركي ومعرفة ارتباطه بالاقتصاد التركي ومدى تأثيره بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والأزمات المالية المحلية والتي حدثت للاقتصاد التركي بعد عام ١٩٨٠ حيث تم تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي.

وبالرغم من تأثير القطاع المصرفي بالأزمات المالية المحلية لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠١، إلا أن الخطوات الهيكلية والإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة التركية لإصلاح النظام المالي والمصرفي بعد أزمة ٢٠٠١ أدت إلى انتعاش تركيا اقتصادياً في العقد الماضي وهذا ما أظهرت المؤشرات الاقتصادية المختلفة من انخفاض للتضخم والبطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ أثرت جزئياً على الاقتصاد التركي واستطاع التخلص بعد عام ٢٠٠٩ من أثارها السلبية عليه.

### المقدمة

الصناعة المصرفية مهنة قديمة قامت على أساس خزن القيمة وتحويلها، ولم يتغير هذا المفهوم رغم مرور مئات السنين عليه، فنظرياً وتقليدياً، ما يزال الدور الرئيس لأي جهاز مصرفي يركز على تزويد الاقتصاد الوطني بميكانيكية فعالة لتجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات ملموسة في الآلات والمعدات والأبنية والبنية التحتية والخدمات.



لقد توسعت المصارف في مجال الإقراض الطويل الأجل، وبدأت تدخل سوق الاستثمار المباشر وتصدر قوائم المؤسسين في الشركات الجديدة. كما قامت البنوك بالدخول في مجال تمويل المشاريع القائم على جدوى المشروع وقدرته على توليد تدفقات نقدية كافية لخدمة الدين عوضاً عن توافر عناصر الإقراض التقليدية القائمة على المقترض والضمانات المتوفرة.

وشهدت الأسواق المالية انتقال المصارف من الأعمال المصرفية التقليدية المتمثلة بقبول الودائع والإقراض إلى ممارسة دور أكثر شمولاً يقوم على إمكانية التداول في الأوراق المالية والقيام بدور مصارف الاستثمار وتوفير السيولة الاحتياطية وتعزيز المراكز الائتمانية للآخرين. كما بدأت البنوك تقبل فكرة المسؤولية الاجتماعية وتحمل مسؤوليتها تجاه إنجاح السياسات الاقتصادية الحكومية، فبادرت إلى إعطاء قضايا النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والمحافظة على الاستقرار النقدي عند اتخاذ قراراتها التمويلية.

شكل تكرار الأزمات المالية في الدول النامية خلال التسعينات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن أثارها السلبية كانت حادة وخطيرة، هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، فضلاً عن انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول ولاندماجها في المنظمة العالمية للتجارة، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٩ تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة، كما أن وتيرة تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالمياً.

ويشكل القطاع المصرفي جزءاً كبيراً من النظام المالي التركيبي في ديناميكية الاقتصاد. وتنفذ معظم المعاملات والأنشطة لأسواق رأس المال من قبل المصارف. وأنشئت معظم المصارف الدولية لتمويل صناعة معينة مثل الزراعة (البنك الزراعي التركي)، ولكل المصارف الخاصة عموماً ارتباطات وثيقة مع المجموعات الصناعية الكبيرة والحيازات. وتم توسيع



تأثير الأزمة المالية العالمية على.. د. مثنى عبدالرزاق الدباغ [٢٠١١]

نطاق اللوائح والقواعد المحيطة بها المؤسسات المالية من أجل الاستقرار المالي، فضلا عن احتياجات العولمة وتكامل الاقتصاد التركي للاقتصاد العالمي.

### مشكلة البحث

يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث بدأت بوادرها في سنة ٢٠٠٧ وبرزت أكثر سنة ٢٠٠٨، وقد كشفت عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية تمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من المصارف وإعلان إفلاسها، وإنهاءً بتدني أسعار الأسهم وانخفاض مؤشرات البورصة وانهيار العديد منها، وتأثيرها امتد ليشمل اقتصاديات الدول النامية والاقتصاد التركي كجزء من المنظومة العالمية وأثرها متفاوت على حسب حالة التشابك والاندماج في الاقتصاد العالمي.

### هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة القطاع المصرفي التركي ومعرفة ارتباطه بالاقتصاد التركي ومدى تأثره بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والأزمات المالية المحلية والتي حدثت للاقتصاد التركي بعد عام ١٩٨٠ حيث تم تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي.

### فرضية البحث

وجود تأثير للأزمة المالية العالمية والأزمات المحلية على أداء الاقتصاد التركي وخاصة الجهاز المصرفي التركي الذي يعتبر المحرك الأساسي للاستثمارات في تركيا خلال فترة الدراسة.

### أسلوب البحث



اعتمد البحث على الأسلوب العلمي الكمي التحليلي القائم على استخدام ما هو متوفر من بيانات لإحصائيات البنك الدولي وإحصائيات الحكومة التركبية، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ضمن حزمة برامج (Minitab) باستخدام السلاسل الزمنية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٨)

### الأزمات المالية

تعرف الأزمة المالية وفقا لنظرية المعلومات الناقصة بأنها تدهور في الأسواق المالية نتيجة لزيادة مشاكل الاختبارات المضادة ومشاكل الخطر الأخلاقي، هذا التدهور في الأسواق المالية يؤدي إلى أن تكون صناديق الاستثمار غير مؤثرة في تحويل الاستثمار إلى الإمكانيات الأكثر انتاجا. لذا يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها عدم مطابقة أداء الأسواق المالية لنتائج الوظائف المؤثرة في النشاطات الاقتصادية (Sakar,2009,121).

يميز Schwartz بين الأزمة المالية الحقيقية والأزمة المالية غير الحقيقية، حيث تؤدي الأزمة المالية غير الحقيقية إلى خسارة الثروة عن طريق التوقعات الأولية المتفائلة غير المؤكدة، ويظهر Schwartz بأن خسارة الثروة لا تعني الأزمة المالية، كما لا يأخذ Schwartz بالذعر المالي والإجراءات المالية للمصارف بدون حالات الانخفاض في العرض النقدي كأزمة على الرغم من أنه قد يؤدي إلى تراجع مفرط في أسعار الثروة وزيادة عدد المفلسين (Sakar,2009,121).

من الصعوبة تحديد معنى الأزمة ومتطابقتها مع الاقتصاد. فعلى أية حال هنالك جدال بأن هناك أربعة أنواع من الأزمات: أ- أزمة عملة ب- أزمة مصرفية ج- أزمة مالية شاملة د- أزمة دين خارجية. أزمة العملة هي انخفاض القيمة التبادلية للعملة أو النقصان الكبير في احتياطات النقد الأجنبي غير المنظم مما يترك ذلك النقصان زيادة كبيرة في أسعار الفائدة.



أما الأزمة المصرفية فتحدث بانهيار المصارف الفعلي أو المحتمل مما يحصل عدم قدرة المصارف على إيفاء التزاماتها أو قد تجبر الحكومة للتدخل لتفادي حالات الانهيار للمصارف. والأزمة المالية الشاملة هي تدهور مالي شامل يظهر نتائجه السلبية على الاقتصاد الحقيقي من خلال إعاقة التوظيف الفعال للأسواق المالية.

أزمة الدين الخارجية تحدث عندما لا يمكن دفع الديون الخارجية المترتبة على الدولة من قبل القطاع الخاص أو الحكومة. وبالتالي كل أنواع الأزمات المالية تمتلك ميزات مشتركة تؤدي إلى خلل في التوازن الاقتصادي وتقلبات مهمة تحدث في أسعار الأصول (أو سعر الصرف الأجنبي) (122) - (Sakar,2009,121).

هنالك طرق إبداعية لتوضيح الأزمة فضلاً عن الطرق التقليدية في الاقتصاد. وطبقاً إلى الطريقة الإبداعية لتحليل الأزمة المالية في الاقتصاد الرأسمالي ترى هنالك عدم استقرار مالي كنتيجة طبيعية، وطبقاً لهذه الطريقة فإن علاقة الأنفاق والمالية في الاقتصاد الرأسمالي هي مصدر لعدم الاستقرار ثم تكون عامل لزيادة عدم الاستقرار، تراكم الديون يأتي نتيجة للإفراط بالدين وهشاشة مالية في القطاع المصرفي، هذه المفاهيم هي عناصر أساسية في هذه الطرق. إن من الأسباب الأساسية للأزمة هي سرعة وتزايد الاعتمادات المصرفية وتراكم الديون في القطاعات الغير المالية مستندة على سلوك السوق خلال فترات من التفاؤل المفرط في النمو الاقتصادي، مما يزيد من أخطار الائتمان للمصارف وهشاشة النظام المصرفي، وبكلمة أخرى هو وجود إفراط في التفاؤل لمستخدمي السوق في إمكانية ازدهار الائتمان.

قبل تحليل الأزمة المالية في الأدب الاقتصادي، يمكن ملاحظة بعض المفاهيم مثل عدم الاستقرار المالي والمخالفات المالية ومخاطر الهشاشة المالية ومخاطر النظام المالي المستخدمة بشكل متبادل. وصفت هذه



المفاهيم عموماً مثل خطر الحدوث أو احتمال التدهور سببها هو التغيرات غير المتوقعة في الأسعار وكميات الأصول في الأسواق المالية، ولا يبقى في بعض الحالات التأثير محدوداً على الأسواق المالية بل يغطي تأثيرها التدميري على القطاعات الأخرى في الاقتصاد. ويمكن في هذا السياق استخدام هذه المفاهيم بدلاً من الأزمة المالية في الأدب الاقتصادي، وعلى العموم فإن مفهوم الأزمة المالية نتيجة للتأثير السلبي للتدهور في الأسواق المالية والذي يعرقل أداء المؤسسات المالية المنتشرة في الاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى تدهور أنظمة الدفع والتأثير على التخصيص الفعال للموارد (Sakar,2009,121).

### طبيعة الاقتصاد التركي

توالى على الحكم اثنان وعشرون حكومة خلال الخمس وثلاثين سنة الماضية في تركيا، وتميزت تلك الفترة بعدم الاستقرار الاقتصادي وعجز كبير في القطاع العام ومشاكل الأخطار الأخلاقية وارتفاع أسعار الفائدة وتقدير مبالغ به للعملة المحلية وإحلال قوي للعملة وعجز في الحساب الجاري وقلق في تدفقات رأس المال الدولي قصير الأمد ومخاطر في سلوك المصارف وقلق في النمو الاقتصادي وتضخم دائم ومرتفع، مما أدى ذلك كله إلى عدة أزمات متعاقبة في القطاعات الحقيقية والمالية في تركيا. يعتبر الاقتصاد التركي مزيج معقد من الصناعة العصرية والتجارة مع قطاع زراعي تقليدي لديه ٢٥% من نسبة التوظيف، ووجود نمو متزايد وقوي للقطاع خاص، وأصبح دور الدولة ينخفض كمشارك رئيس في الصناعة الأساسية والأعمال المصرفية والنقل والاتصالات نتيجة لاستمرار برنامج الخصخصة.

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل ٦% في العديد من السنوات، وكان هذا المعدل للنمو محدوداً في السنوات ١٩٩٤ و ١٩٩٩ و ٢٠٠١ بسبب



تأثير الأزمة المالية العالمية على... د. مثنى عبدالرزاق الدباغ [٢٠٥]

الأزمات الاقتصادية ، وأصبح ٠.٩% في عام ٢٠٠٨ وازداد ليصبح ٦% في عام ٢٠٠٩. بينما انخفض التضخم في عام ٢٠٠٩ وفي أدنى مستوى له منذ ٣٤ سنة كما في الجدول (١). وازداد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في السنوات الأخيرة حيث بلغ قيمة أسهمه أكثر من ١٨٠ بليون دولار في نهاية ٢٠٠٩.

وحقق الاقتصاد التركي مكاسب اقتصادية قوية خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ نتيجة لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والقضائية . حيث ارتفع الناتج القومي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨ من ٣٠٠ مليار دولار إلى ٧٥٠ مليار دولار وبمعدل نمو بلغ ٦.٨%، كما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٣٠٠ دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٠٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٨، وارتفع حجم الصادرات في خمس سنوات من ٣٣ مليار دولار ١٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وتجاوزت الدولة إلى حد كبير المشكلات المتعلقة بالاختلالات الناتجة عن الاقصاديات الأساسية الكبيرة مثل العجز والتضخم حيث انخفضت نسبة التضخم إلى ٤.٨% في نهاية عام ٢٠٠٧ و ١٠% عام ٢٠٠٨ بعد أن كان ٧٠% في عام ٢٠٠١ ( Rodrik, 2012, ) (44).

### جدول (١)

بعض المؤشرات الاقتصادية التركبية



السنوات	معدل نمو GDP	معدل البطالة	معدل التضخم	سعر الفائدة	عجز الموازنة \ GDP	الدين المحلي (مليون دولار)
1998	3.1	6.9	69.7	80.1	5.5	22.8
1999	3.4 -	7.7	68.8	78.4	8.7	18.9
2000	6.8	6.5	39	47.1	7.8	20.4
2001	5.7 -	8.4	68.5	74.6	12	15.9
2002	6.2	10.3	7.29	50.4	11.2	16.7
2003	5.3	10.5	18.4	37.6	8.8	17
2004	9.4	10.8	9.4	24.2	5.4	20.3
2005	8.4	10.6	7.7	20.3	1.5	21
2006	6.9	10.2	9.7	21.6	0.7	22.2
2007	4.7	10.3	8.4	22.5	1.6	21.4
2008	0.9	11	10.1	22.9	1.8	19.8
2009	6.0	14	6.5		5.5	16.8
2010	8.9	11.9	6.4		3.6	

www.treasury.gov.tr / giris.Htm

المصدر:

ومن المشاكل الرئيسية للاقتصاد التركي هي عجز الحساب الجاري حيث تجاوزت هذه النسبة ٥% من GDP في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ انخفضت إلى ٢٣% في عام ٢٠٠٩ وارتفعت إلى ٦٦% في عام ٢٠١٠. فضلاً عن ذلك مشكلة البطالة التي بلغت ١٠% في فترة ما قبل الأزمة العالمية، ارتفعت إلى ١٤% عام ٢٠٠٩ و١٢% عام ٢٠١٠ وانخفض إلى ١٠% عام ٢٠١١ من مؤشرات العمق في الاقتصاد. وارتفعت أسهم الدين الإجمالية للحكومة كنسبة من GDP إلى ٤٢٩% في عام ٢٠١٠ بعد أن كانت ٤٠% في عام





تأثير الأزمة المالية العالمية على.. د. مثنى عبدالرزاق الدباغ [٢٠٧]

٢٠٠٨، كما ارتفع عجز الميزانية إلى ٥٥% في عام ٢٠٠٩ و٣٦% عام ٢٠١٠ بعد أن كان ١٨% عام ٢٠٠٨ (Kartal,2012,2018).

استعانت الدولة بالخصخصة كوسيلة لخفض الدين العام وبلغت عائدات الدولة من الخصصة ٤٠ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨، بينما لم تتجاوز هذه العائدات ٨ مليار خلال طيلة السنوات التي سبقت ٢٠٠٢. وقد ساهمت الخصصة مع الإصلاحات المالية والضريبية الأخرى في إعادة الدين العام إلى مستويات مقبولة بل جيدة قياسا بحجم الاقتصاد، حيث ارتفع الدين العام في سنة واحدة من ٥٠% من الناتج الوطني عام ٢٠٠٠ إلى ٩٠% عام ٢٠٠١ بينما أصبح عام ٢٠٠٩ في حدود ٤٠% من الناتج الوطني وهي نسبة تقل عن السقف المطلوب في معاهدة ماستريخت للوحدة النقدية الأوروبية، بينما لم يتجاوز عجز الموازنة ٢٥% من الناتج المحلي (العياش، ١، ٢٠٠٩).

وقد جرى تحرير موارد الخزينة من عبء خدمة الدين ، فبعدما كانت أعباء الفائدة تمتص أكثر من ٨٦% من الإيرادات الضريبية، انخفضت هذه النسبة إلى ٣٠% وهي مازالت بحاجة إلى تحسين، ولاشك في ان خفض الفوائد على الدين العام يُمكن الدولة من تخصيص موارد أكبر للتنمية. وقد تزامن ذلك مع تحرير موارد القطاع المصرفي وتوجيهها لإشباع حاجات القطاع الخاص وتوليد النمو. وفي إطار الإصلاحات الجذرية للنظام المصرفي، تم تحويل المصارف من مجرد أجنبية لاستقطاب الأموال الداخلية والخارجية وضخها في أدوات الدين الحكومي إلى مصارف حقيقية تضع الادخارات في خدمة الاقتصاد عبر إقراض القطاع الخاص. لقد تزامنت الإصلاحات التركيبية مع أجواء دولية ملائمة، حيث كانت اسعار الفائدة العالمية قبل عام ٢٠٠٧ منخفضة. وفي أجواء الثقة الغربية بالنظام التركي أمكن المؤسسات التركية الخاصة الحصول على التمويل بشروط سهلة وملائمة من الأسواق الدولية، كما أدت هذه الثقة المتزامنة مع الإصلاح



والأداء الاقتصادي الجيد إلى تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى تركيا، وقد ارتفعت هذه الاستثمارات من مستوى مليار دولار سنوياً في الثمانينات والتسعينيات إلى ٢٠ مليار عام ٢٠٠٨ (العياش، ٢٠٠٩، ٢٠). وأصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، حيث ازدادت القوة الشرائية للأتراك واثبتت المنتجات التركية قدرتها على التنافس مع دول مثل مصر وروسيا وإيران من خلال جغرافيتها التي تتوسط القارات الثلاثة أوربا وآسيا وأفريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمق وتتفتح على العالم.

### القطاع المصرفي التركي

يشكل القطاع المصرفي التركي جزءاً رئيساً من القطاع المالي، وتتميز البنوك بان لها العديد من النشاطات في كل من أسواق رأس المال وأسواق النقد. لدى الاقتصاد التركي برامج إصلاح منذ عام ١٩٨٠ مثل التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي، إلا أن عدم الاستقرار السياسي والفشل في انضباط القطاع المالي والنقدي في التسعينيات والتشوهات والضعف في القطاع المصرفي ساهم في أزمات ١٩٩٤ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وقادت ازمتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ إلى تركيب أكثر قوة في القطاع المصرفي والاقتصاد التركي، حتى أدرك الأتراك الأخطاء والمشاكل وحاولوا أن يقدموا برامج هيكلية اقتصادية وقوانين وتشريعات للحد من هذه الأخطاء.

لم يكن في تركيا سوى أربعة مصارف أجنبية في فترة ما قبل ١٩٨٠، ولكن ازداد العدد أثناء الثمانينات بإتباع الحكومة سياسة التحرر المالي في عهد توركوت أوزال، وأصبحت اليوم تقريبا خمسين مصرفاً أجنبياً. وخلال تلك الفترة تم إجراء العديد من الإصلاحات لترويج تطوير للسوق المالية حيث تم تحرير سعر الصرف والسماح للبنوك الأجنبية للعمل في تركيا وتم إضافة مصارف جديدة للنظام المصرفي، وهذه المصارف خاضعة للبنك المركزي وإلى قوانينه وكذلك إلى وكالة التنظيم والإشراف على المصارف (



تأثير الأزمة المالية العالمية على.. د. مثنى عبدالرزاق الدباغ [٢٠٩]

من أجل حماية حقوق ومنافع المودعين، كما تم تأسيس جمعية المصارف التركية (BAT Turkish) لتمثل القطاع المصرفي في تركيا، ومن أجل حماية المصالح الخاصة لأعضائها (Serin, 2011, 4).

وكالة التنظيم والإشراف على المصارف (BSRA) هي هيئة صنع القرار للوكالة ويعينها مجلس الوزراء، وتتكون من سبعة أعضاء. وبعد تعيين أعضاء المجلس، فإن الوكالة باشرت عملياتها اعتباراً من ٣١ آب ٢٠٠٠. تعامل المصارف في تركيا معاملة الشركات المشتركة وتخضع للضوابط العامة وفقاً لأحكام القانون التجاري التركي ومختلف القوانين الضريبية. علاوة على ذلك، فإن المصارف الخاصة تخضع لإشراف من قبل وكالة تنظيم وإشراف العمل المصرفي، وتهدف جمعية المصارف التركية (BAT) إلى حماية وتعزيز المصالح المهنية لأعضائها. فإن BSRA تمارس سلطتها الإشرافية بشكل مباشر ومستمر من حيث الاعتبارات القانونية والسلامة المالية. فضلاً عن ذلك، فإن البيانات المالية للبنوك تراجع من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين وفقاً للمبادئ المتعارف عليها دولياً للمحاسبة. وكذلك تفحص المصارف من قبل مراجعي الحسابات الخاصة بها، المطالبين بتقديم تقارير ربع سنوية إلى BSRA (Sakar, 2009, 120).

تخضع جميع المصارف في تركيا لقانون البنوك وأحكام القوانين الأخرى المتصلة بالمصارف. بعد التغييرات في قانون المصارف رقم ٤٣٨٩، الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٣ حزيران ١٩٩٩، وكيل الخزانة والبنك المركزي هما المسؤولان الرئيسيان للتنظيم والإشراف على الهيئات الحكومية في القطاع المصرفي، وتم تشكيل وكالة التنظيم والإشراف على المصارف (BSRA) باستقلال مالي وإداري. ومهمة هذه الوكالة هي الحفاظ على الحقوق والفوائد من المودعين وتهيئة البيئة المناسبة التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات المالية مع انضباط السوق، وذلك في جو صحي وكفاءة وبصورة تنافسية



على الصعيد العالمي، ومن ثم المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي واستقرار طويل الأمد للبلاد (Sakar, 2009, 119).

كان صندوق تأمين الودائع المصرفية SDIF يعمل سابقاً تحت سلطة البنك المركزي، ومع نشوء BSRA بدأ يعمل تحت إدارة من BRSA وفي وقت لاحق مع سن القانون رقم ٥٠٢٠ في ٢٦ كانون الأول عام ٢٠٠٣ تم فصل إدارة SDIF عن إدارة BSRA.

قانون البنوك الجديد (٥٤١١) الذي صدر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ يهدف إلى تحقيق المزيد من القوة التنافسية إلى النظام المالي، والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي قد تنشأ وخفض تكاليف التشغيل والوساطة من أجل تحقيق التكامل مع التطبيقات والأنظمة وغيرها من الأسواق المالية، وضمان نظام مالي أكثر نشاطاً وأكثر شفافية عن طريق توفير طرق أكثر نشاطاً في الأسواق. استخدمت المعايير الدولية في عملية إعداد هذا القانون، بما فيها البرنامج الوطني وتقرير الإصلاح من الاتحاد الأوروبي وتقرير تركيا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وتوجيهات الاتحاد الأوروبي ومصرف التسويات الدولية BIS والمبادئ الأساسية لفعالية الرقابة على المصارف ومبادئ إدارة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقوانين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأحكاماً هامة في قوانين بعض البلدان والخبرة المكتسبة من BRSA و SDIF (Kibritcioglu, 2005, 2).

وواجه القطاع المصرفي عدة أزمات شاملة منذ أواخر السبعينات. واتخذت تركيا استراتيجية تطوير داخلية بدأت بتطبيق إصلاحات أولية نحو السوق الحرة بشكل تدريجي، رداً على أزمة ميزان المدفوعات القوية عام ١٩٨٠ والتي كانت مصحوبة بكساد عميق وتعجيل للتضخم. ومن أجل تحرير النظام المالي المحلي، تم إزالة وتقليل القيود على الوساطة المالية المحلية والخارجية بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٩، حيث فشلت محاولات التحرير



للقطاع المالي المحلي بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٢ نتيجة لعدة اسباب منها المنافسة القوية في أسعار الفائدة بين بيوت السمسة والمصارف وعدم تطبيق التعليمات الخاصة بتقوية المبادئ القانونية للقطاع المصرفي في تركيا. وأثناء عملية التحرير الاقتصادي في الثمانينات، ارتفع عدد المصارف من ٤٣ في عام ١٩٨٠ إلى ٦٦ عام ١٩٩٠، بينما ارتفع عدد الفروع من ٥٩٥٤ فرع إلى ٦٥٦٠ فرع وبارتفاع عدد المستخدمين من ١٢٥٣١٢ شخص إلى ١٥٤٠٨٩ شخص ضمن الفترة ذاتها. بينما ارتفع عدد المصارف الأجنبية من ٤ إلى ٢٣ خلال الفترة ذاتها (Sakar,2009,121).

لقد ازدادت خيارات التمويل من الخارج للنظام المالي والشركات الكبيرة نتيجة لانتعاش الاقتصاد التركي على الخارج في الثمانينات، مما زاد من تأثير الصدمات الخارجية على الاقتصاد التركي. وأصبح تقدير قيمة الليرة مبالغ به وارتفعت أسعار الفائدة المحلية للسندات الحكومية مما جذب تدفقات رأس المال للأجل القصير إلى تركيا بعد عام ١٩٨٩، وهذا ما سمي بآلية الأموال الهاربة التي قيدت بشكل رئيس كحالات خارجية مفتوحة للمصارف التركية، مما خلق أزمة مصرفية وتعميقاً للعملة في بداية عام ١٩٩٤، ومن نتائج أزمة عام ١٩٩٤ هو انخفاض نسب الإقراض المحلي التركي وتشاؤم عام في الاقتصاد، ولذلك وجد العديد من المصارف الصغيرة صعوبة في جمع الأموال من الخارج، مما أجبرهم على زيادة فروعهم من أجل جمع إيداعات أكثر (Kibritcioglu,2005,2).

واستمر فشل الحكومة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧ في تخفيض التضخم الاقتصادي وتم إعادة ظهور ما يسمى بسياسة الأموال الهاربة والتي أصبحت ملائمة لسلوك المخاطر المتزايد المتكرر في القطاع المصرفي. وترك عدة مصارف وخاصة الصغيرة منها النشاطات المصرفية لصالح استخدام الأموال في شراء سندات الحكومة حتى بعد الأزمة المصرفية لعام ١٩٩٤.



وإزداد عدد المصارف بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩ من ٦٧ مصرف إلى ٨١ مصرف، بينما ارتفع عدد الفروع من ٧٠٨٧ فرع إلى ٧٦٩١ فرع، وتسبب ذلك في زيادة عدد المستخدمين من ١٣٩٠٤٦ شخص إلى ١٧٣٩٨٨ شخص خلال الفترة ذاتها. وقدمت الحكومة نظاماً كاملاً لتأمين الودائع بالعملية المحلية والأجنبية بعد أزمة عام ١٩٩٤، والذي ساهم بشكل ملحوظ في إظهار مشاكل الخطر الأخلاقي في القطاع المصرفي، بينما كانت الحكومة تضع المصارف الضعيفة ضمن قائمة مراقبة الخزانة للمكانة المالية، حيث اغلقت عدد من المصارف، وبلغ عدد المصارف الذي أدرج في القائمة ١٥ مصرفاً حتى عام ١٩٩٩، حيث ترك العديد من المصارف الأعمال المصرفية الصحيحة وأصبحت أوضاعهم المالية تتدهور منذ عام ١٩٩٧. وأصبحت الوظيفة الوحيدة للنظام المالي في نهاية التسعينات هي تحويل رؤوس الأموال من الأسواق المحلية والخارجية إلى الخزانة، وكان غالبية الأتراك الذين يدخلون القطاع المصرفي في تلك الفترة هم من أصحاب التكتلات الصناعية الكبيرة التي تأسس بنوكها. فضلاً عن ذلك، ازدادت النشاطات غير الشرعية في القطاع المصرفي التركي في الفترة ذاتها. وانخفض عدد المصارف المملوكة للدولة من ١٢ مصرف عام ١٩٨٠ إلى ٨ مصارف عام ١٩٩٠ وإلى ٤ مصارف عام ١٩٩٩ (Kibritcioglu,2005,2). وعملت السياسات الاقتصادية الكلية السيئة للحكومة مع تفضيلات المخاطرة المتزايدة للمصارف إلى إرجاع اتجاه التحرير المالي إلى ما كانت عليه الدولة في أواخر السبعينيات والتي ميزت النظام المصرفي بالتفرع والتوظيف المبالغ به. وخلاصة النتائج لتلك الفترة هي (١) استثمار رديء وقرارات إنتاج سيء للصناعيين المحليين (٢) ارتباط الإقراض (٣) نشاطات غير شرعية في القطاع المصرفي، وازدياد القروض على محافظ المصارف غير الكفوءة بعد ١٩٩٧. كما ازدادت معدلات الانفتاح الاجنبي من قبل



البنوك في تلك الفترة مما أظهر إشارات زيادة خطر سعر الصرف في النظام المصرفي. وأصبح النظام المصرفي ضعيفا جدا في أوائل ١٩٩٩ وظهر بداية أزمة شاملة. وأسس في تلك السنة صندوق تأمين الودائع المصرفية (SDIF) والذي سيطر على ستة بنوك مفلسة باستخدام السلطة التي أسندت إليه في عام ١٩٩٤ عندما تم تقديم قانون تأمين الودائع المصرفية. (Kibritcioglu,2005,2).

قدمت الحكومة في كانون الأول ١٩٩٩ برنامج في ثلاث سنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢) لإعادة هيكلة الاقتصاد الكلي يتضمن إزالة التضخم واستقرار لسعر الصرف وأكمل بتعديل مالي وإصلاحات هيكلية وإجراءات تتضمن إصلاحات زراعية وتقاعدية ومقاييس للمالية والشفافية وسياسة ضريبية. وكان هنالك إجراءات تقوية وتنظيم القطاع المصرفي طبقا للقانون المصرفي الجديد الذي شرع في حزيران ١٩٩٩ وعدل لاحقا في كانون الأول ١٩٩٩، وكان برنامج وكالة التنظيم والإشراف على المصارف (BRSA) في البداية ناجحا، وانجز بعض النتائج الرائعة في فترة زمنية قصيرة حيث انخفضت اسعار الفائدة بحدّة تحت المستويات المتوقعة وأخذ التضخم يتباطأ بشكل ملحوظ، وبدأ يزداد الإنتاج والطلب المحلي، إلا أن البرنامج كان لزاما عليه ان ينقح وفقا لزامات السيولة المتعاقبة وأسعار الصرف.

بدأت الحكومة ببرنامج جديد لإعادة هيكلة القطاع المصرفي بشكل شامل وإعادة تأهيله بعد أزمتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وكان هدفها في ذلك (١) تقوية المصارف الخاصة (٢) وإيجاد طرق حديثة لقرار صندوق تأمين الودائع المصرفية (SDIF) حول الاندماج والبيع والتصفية.... الخ (٣) إعادة هيكلة مصارف الدولة العاملة من أجل الخصخصة (٤) تطوير الإطار القانوني والمؤسسي للمصارف الذي سيزيد من الاشراف والتدقيق في القطاع المصرفي ويجعله اكثر فعالية وتنافسية. ويخمن بعض المسؤولين الحكوميين



أن تركيا صرفت ما يقارب ٤٤ بليون دولار أمريكي (أو ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي) منذ ١٩٩٧ لإصلاح القطاع المصرفي الذي يعاني من الضعف الهيكلي المتأصل. وشكلت تركيا لجنة تنسيق بإشراف وكالة التنظيم والإشراف على المصارف (BRSA) مع ممثلين جمعية المصارف التركية (BAT) لضمان تطبيق سريع لاتفاقية كفاية رأس المال الجديدة (بازل) وترتيبات رأس المال وهما من تشريعات الاتحاد الأوربي. وواصلت الحكومة التركية جهودها لتقوية النظام المالي من خلال عدة جهات منها وضع نظام ضمان الإيداع موضع التنفيذ في ٢٠٠٤، وأكملت مراجعة شاملة للإطار القانوني للمصارف ضمن المعايير الأوروبية في ٢٠٠٥، وعرض مسودة القانون المصرفي الجديد على البرلمان التركي. كما تعهدت الحكومة بإبقاء الاستقلالية المالية والعملية للوكالات والهيئات المصرفية. (Kibritcioglu,2005,3).

بعد أزمة عام ٢٠٠١، والتحسينات التي طرأت على بيئة الاقتصاد الكلي، والإنجازات التي تحققت من الإصلاحات الهيكلية وعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي ساهمت بشكل واضح في إظهار قدرة الاقتصاد التركي والنظام المصرفي. بدأت تتمحور المناقشات الدولية الجارية بشأن سبل تعزيز النظام المالي من خلال تحسين التنظيم والإشراف على التنفيذ، والإصلاحات بعد أن بدأت في التغلب على الأزمة في تركيا في عام ٢٠٠١ تشكل أنموذجاً لجميع البلدان الناشئة. كفاية رأس المال وجودة الأصول، وشروط التمويل، والأرقام الربحية تأكيد على صحة القطاع المصرفي التركي. هيكل رأس المال القوي وكفاءة إدارة السيولة، والاعتماد على ثبات ودائع التمويل للقطاع المصرفي التركي ضد الأزمة العالمية. فضلاً عن بنية مالية سليمة، والقطاع المصرفي التركي لديه نقاط قوة هامة التي تدعم إمكانات النمو الصحي في المستقبل القريب مثل التعليم الجيد وخبرة قوة





العمل، وارتفاع مستوى اعتماد أحدث تقنيات المعلومات، ومجموعة واسعة من قنوات التوزيع البديلة، والقدرة على المنافسة من حيث المنتج / الخدمة، والتصميم والخبرة في الأسواق الدولية. كل هذا يمكن المصارف التركية من الاهتمام في توسيع المجال الجغرافي (Sakar,2009,120).

تسببت الأزمة المالية العالمية في خسائر ضخمة لأكبر الشركات المالية، خصوصا البنوك الاستثمارية والعديد من المؤسسات المالية. ومع ذلك، في هذه البيئة، واصل القطاع المصرفي التركي النمو. حيث كان هنالك مرونة من قبل المصارف التركية ضد الأزمة وتحسن في القطاع المالي في تركيا. في الواقع، إلا أن الحكومة لم تعمل على نقل أي أموال عامة في النظام المصرفي في ظل الأزمة المالية الأخيرة.

قد استطاع الاقتصاد التركي بالفعل التعافي من آثار أزمة الائتمان العالمية. إن هذا النجاح يُعد نتاجًا لاتخاذ القرارات الصحيحة منذ ٢٠٠١، وما تبع هذه القرارات من تنفيذ وإدارة جيدة للأزمة. وقد عاد الآن الإنتاج إلى مستوى ما قبل الأزمة. ووفقًا للتوقعات، سوف يبلغ نمو الاقتصادي التركي ٧%. وفي الوقت ذاته، فإن معدل البطالة أخذ في التراجع بشكل مطرد، علاوة على ذلك، يحدث كل هذا في سياق إبقاء التضخم تحت السيطرة. وطالما بقيت الإدارة المالية قوية، فإن البنك المركزي في الجمهورية التركية (CBRT) سوف يكون قادرًا بلا شك على تحقيق أهدافه فيما يتعلق بالتضخم. وباتت تركيا جنبًا إلى جنب مع الصين، أسرع الاقتصاديات نموًا من بين أعضاء مجموعة العشرين بمعدل نمو بلغ ١٠.٣ في المائة خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ بعد تحقيق زيادة قدرها 11,7 في المائة خلال الربع السابق (Sakar, 2009, 120).

وبدأت تركيا تشعر بأن حالها حال الدول النامية بتأثير الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨، حيث الانخفاض بالتمويل الخارجي والتراكم في تدفقات رأس



المال وانخفاض في الطلب المحلي. لكن هذه التأثيرات كانت محدودة على الاقتصاد التركي حيث عاد الاقتصاد إلى النمو في الجزء الثاني من عام ٢٠٠٩ بسبب الإجراءات التي اتخذت سابقا بعد أزمة ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وإعادة هيكلة القطاع المصرفي والإجراءات التي اتخذت فورا للحد من تأثير الأزمة على العكس من الدول الأخرى. وبقي القطاع المصرفي التركي مرنا وقويا واستمر بالنمو حتى في إثناء الأزمة لعام ٢٠٠٨ وما يؤكد ذلك البيانات الخاصة بالمصارف مثل ارتفاع الأصول والقروض والربحية ونسبة كفاية رأس المال كدليل على وجود قطاع مصرفي صحيح، وبظهر ذلك في الجدول (٢).

## جدول (٢)

### المؤشرات المصرفية التركبية

#### بليون ليرة تركبية

السنوات	اجمالي	القروض	الموجودات	الودائع	التمويل من الخارج	عدد	عدد الفروع
---------	--------	--------	-----------	---------	-------------------	-----	------------



	البنوك			الثابتة		الموجودات	
7740	75	2.5	21.8	0.9	13.1	36.8	1998
8140	81	3.2	43.4	1.6	19,9	72.1	1999
8298	79	3.8	58.9	2.5	31.8	104.1	2000
7386	63	2.8	10.4	6.0	38.0	173.4	2001
6160	54	11	138.0	7.7	49.0	212.7	2002
6029	50	17	155.3	8.3	66.2	249.7	2003
6440	48	22	91.1	8.5	99.3	306.4	2004
6240	51	36	51.5	7.7	156.4	406.9	2005
6911	50	49	07.6	7.4	219.0	499.7	2006
7700	50	61	356.9	7.9	285.6	581.6	2007
8768	49	62	54.6	9.6	367.4	732.5	2008
9428	49	58	88.9	9.7	375.7	798.4	2009

www.treasury.gov.tr/ giris.Htm

المصدر :

واستنتج Elitok and Straubhaar بأن الاختلافات جذرية عند مقارنة أزمة ٢٠٠٨ مع أزمتي ١٩٩٤ و ٢٠٠١ حيث كانت أزمتي ١٩٩٤ و ٢٠٠١ ذات طبيعة مالية بينما ضربت أزمة ٢٠٠٨ القطاعات الغير مالية بالدرجة الأساس، الاختلاف الآخر أن أزمتي ١٩٩٤ و ٢٠٠٢ كانتا نتيجة الانهيار في المضاربات في الأسواق المالية بينما أزمة ٢٠٠٨ كان نتيجة الركود البعيد المدى على المستوى العالمي. وكما هو متوقع أظهرت الأزمة العالمية لعام ٢٠٠٨ تأثيرها على النمو الاقتصادي، حيث واجه الاقتصاد التركي تباطؤاً وتأثيراً سلبياً وخاصة في الربع الأول والثاني والثالث من عام ٢٠٠٩ حيث ظهر كساد حقيقي في تلك الفترة بلغ ١٤ و ٧٧ و ٢٩ % على التوالي، إلا أن الحكومة التركية اتخذت عدة إجراءات لكي تخفف من آثار الأزمة، وهذه الإجراءات كانت من أجل التغلب على مشاكل النظام المالي، على سبيل المثال فرض ضرائب إلزامية على السلع وتخفيض في قطاعي الاسكان والسيارات، فضلاً عن تقديم الاعانات والعلاوات. بعد ذلك تعافى



الاقتصاد في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، وأصبح النمو الاقتصادي في مرحلة إيجابية حيث بلغ ٦% في تلك الفترة، كما نما الدخل القومي بمعدل ٨,٩% في ٢٠١٠ و ١١% في الربع الأول من ٢٠١١ نتيجة لزيادة الطلب المحلي وتدفقات رأس المال وانضباط في النظام المالي والتشريعات المالية، ولذلك تجاوز الاقتصاد التركي الأزمة المالية العالمية (Kartal,2012,2018).

من المؤشرات الأخرى لتأثيرات الأزمة العالمية هي انهيارات جذرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI على مستوى العالم، وطبقا إلى جمعية المستثمرين الدوليين في تركيا انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٥٦% في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ ووصلت إلى ٨,٥ بليون دولار. وارتفعت بمقدار ٥% في عام ٢٠١٠ مقارنة مع عام ٢٠٠٩. ولا تتوقع جمعية المستثمرين الدوليين أن هنالك عودة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مستوى ٢٠ بليون دولار التي كانت عليها في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ نتيجة لعدم التأكد من التحسن بسبب استمرار الأزمة العالمية (Kartal, 2012, 2018).

أصبح عدد الفروع المصرفية في تركيا ٨٤٨٩ فرع في أيلول ٢٠٠٨، وازداد عددها إلى ٨٨٥١ فرع في حزيران ٢٠٠٩. كما ازداد المستخدمون من ١٧٠٤٢٥ شخص إلى ١٧١٢٥٥ شخص في تموز ٢٠١٠. كما أصبح هنالك ٤٩ مصرف يعمل في تركيا ولديهم ٩٨٠٠ فرع في تركيا و ٥٣ فرع في الخارج. وطبقا لبيانات (BRSA) تملك مصارف الاستثمار والتنمية والمصارف التجارية ٩٦% من أصول أسهم القطاع المصرفي، بينما مصارف الاشتراك لها أسهم ٤% من أصول الأسهم القطاع المصرفي في تموز ٢٠٠٩ (Serin,2011,4).

### الدراسات السابقة



تتميز الأزمات المالية على العموم بارتفاع أسعار المستهلك وأسعار الفائدة وعجز في الميزانية وزيادة الدين الحكومي وعيوب في القطاع المالي. وأوضحت دراسة Eichengreen and Bordo العامل الأساسي للأزمة المالية في النظام المصرفي في ٢١ دولة نامية ومتقدمة للفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٧ هو هشاشة أو ضعف النظام المصرفي بسبب ظهور خوف من انسحاب الإيداعات من المصارف بسرعة في تلك الفترة. وظهر Demirtic and Detragiache في دراسة أخرى لتحليل البيانات المقطعية في ٦٥ دولة نامية ومتقدمة نتائج مماثلة للدراسة السابقة فضلاً عن انخفاض التعليم والاشراف على القطاع المصرفي وتأكيد على متغيرات الاقتصاد الكلي في الأزمة المصرفية (Sakar, 2009, 119).

وجاءت دراسات أخرى متخصصة عن تجربة الأزمات المالية في تركيا، حيث أظهر Celasun and Ozatay أن السيولة الفائضة في السوق نتيجة لعدم الاستقرار في السياسات الضريبية فضلاً عن الإدارة الخاطئة للدين العام كانت من أسباب أزمة ١٩٩٤ في تركيا. ومن خلال دراستهم استخدموا عدداً كبيراً من متغيرات الاقتصاد الكلي لتحليل الأزمة المالية لعام ١٩٩٤. وظهرها Rijckeghem and Yolalan ان التدهور المنظم في مؤشرات الاقتصاد الكلي لعب دوراً مهماً في ظهور الأزمة المالية لعام ١٩٩٤. وجاءت دراسات أخرى مثل دراسة Boratav, Uygur, and Yeldan لتؤكد ميزات مشتركة لأسباب رئيسة لازمة ١٩٩٤ هي العجز الخارجي الذي لا يمكن دعمه والعجز في الميزانية الذي جاء نتيجة لعجز الأذخار المحلي الذي عوض بحركات رأس المال وفقاً للتحريك المالي، وفي هذا السياق فإن تحركات رأس المال في ظل عجز الميزانية والعجز الخارجي خلق موازنة مؤقتة على شكل سعر صرف منخفض وسعر فائدة عالي (Sakar, 2009, 120).



وظهرت على خلاف أزمة ١٩٩٤ أزمات أخرى في تشرين الثاني ٢٠٠٠ وشباط ٢٠٠١، كانت مواضيع للعديد من دراسات أزمات النظام المصرفي، حيث اقترحا Ozatay and Sak بان أزمة شباط لم تكن لتحدث لو ان النظام المصرفي لم يكن هشاً وذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية الضعيفة في عام ٢٠٠٠ وهي الإفراط في الاقتراض العام وارتفاع الدين المحلي نسبة إلى GNP وعجز الحساب الجاري ونسبة عالية من التضخم وأسعار صرف مفرطة. السبب الرئيسي لازمة شباط ٢٠٠١ هو هشاشة القطاع المصرفي الذي استند إلى الإفراط في الاقتراض العام نتيجة لوجود أخطاء في تمويله. كما أوضحت تلك الدراسة أن أزمة ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ حدثتا نتيجة لهشاشة تركيب القطاع المصرفي وتزايد الانفتاح للنظام المصرفي مع تزايد خسائر أعمال القطاع المصرفي العام مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة وازدادت الشكوك حول إمكانية استمرارية تسديد الديون (Sakar, 2009, 120).

وناقش Fisher (رئيس صندوق النقد الدولي خلال فترة أزمة شباط ٢٠٠١ في تركيا) بأن عجز الحساب الجاري هو المصدر الرئيسي والبارز لوجود الأزمة المالية ، وأزمة القطاع المصرفي مع وجود عجز مرتفع في الحساب الجاري كان سببا في أزمة تركيا المالية عام ٢٠٠١.

ووجد Karabulut في دراسته لازمات سعر الصرف في الاقتصاد التركي للفترة ١٩٨٩-٢٠٠١ أن ظهور الأزمة المالية كان سببه الاختلاف الكبير بين سعر الصرف الرسمي الحقيقي وسعر صرف الاسمي في أزمتي ١٩٩٤ و ٢٠٠١ ، وتأتي أهمية هذه الدراسة بأنها أظهرت أن مفهوم أزمة العملة الأجنبية بدلاً من استخدام مفهوم الأزمة المالية لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠١، وطبقا ل Karabulut إن السبب الأساسي لأزمة العملة الصعبة هو قمع أسعار الصرف الأجنبية مما أدى إلى إعطاء قيمة أعلى للعملة المحلية من قيمتها. فضلاً عن ذلك ناقش Karabulut بأن الأزمة في



الاقتصاد التركي حققت نظرية Krugman والتي تستند على وجهة النظر القائلة أن أزمة العملة الصعبة تعمل على زيادة العجز في الميزانية، والسمة الأخرى لهذا النموذج انه أوضح أزمات الاقتصاد التركي مع النظام المصرفي والعجز في الميزانية على الرغم من توضيحها في دول نامية أخرى مع المؤشرات الأساسية الأجنبية، ويقترح Karabulut بأن الميزة الأساسية للأزمة في تركيا هي إعطاء قيمة أعلى للعملة المحلية (Overvaluation) من خلال قمع سعر الصرف الأجنبي (Sakar,2009,121).

وأوضح Togan أن من الأسباب الرئيسة للأزمة المالية (للعمة الأجنبية) في ١٩٩٤ و ٢٠٠١ هي الفساد المالي والافراط في سعر الصرف الأجنبي الحقيقي. كما اظهرا Akyuz and Boratav دور هشاشة النظام المصرفي في أزمة ٢٠٠١ نتيجة لضعف هيكل النظام المصرفي التركي وضعف آلية سياسة الاستقرار المستخدمة للعملة الأجنبية، مما اظهر ارتفاع المشاكل في اسعار الفائدة الاسمية وإظهار هشاشة الاقتصاد التركي قبل مخاطر التغيرات في تدفقات رأس المال.

وأكد Isik على هشاشة النظام المصرفي بمناقشة المؤشرات المالية الخارجية في الاقتصاد التركي التي ارتفعت قبل الأزمات المالية ١٩٩٤ و ٢٠٠١، وهذا ما قاد إلى التوقعات المتشائمة على قدرة تسديد الاقتصاد لمسؤولياته المالية الخارجية وهذا ما سبب الأزمات المالية (Sakar,2009,121).

### الأزمات المالية في تركيا

(أ) أزمة ١٩٩٤:



لم يتم تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية مثل سياسة تحرير تدفقات رأس المال بشكل صحيح من خلال قرارات ١٩٨٠. حيث أدت حزمة التدفقات الخارجية في المدى القصير من خلال شكوك السوق ومعدلات التضخم المرتفعة وأسهم الديون الخارجية إلى تخفيض أسهم القطاع المصرفي وتوسع القطاع الخاص وأصطدم النظام المصرفي بتدفقات رأس المال الخارجية والداخلية. وشهدت أزمة ١٩٩٤ انخفاض في أسعار الفائدة وارتفاع في الطلب على العملة الأجنبية وعدم تفضيل للعملة المحلية. وهكذا انخفضت قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وارتفع سعر الصرف بمعدل ٢٣٠% خلال ثلاثة شهور، وأصبح النمو الاقتصادي سلبياً وتأثر عامل التوقعات سلبياً بذلك الفترة نتيجة لعدة أسباب، منها اضطراب تقلبات رأس المال الداخلية والخارجية قصيرة الأجل إلى الاقتصاد فضلاً عن وجود مشكلة حقيقة هي العجز المالي المحلي، حيث لا يمكن تجهيز الاقتصاد بموارد كاملة.

ورافقت أزمة ١٩٩٤ أزمة مصرفية ظهر فيها تزامم في الاقتراض المفرط بسبب العجز المالي المحلي، مما أثر على النظام المالي بشكل واسع أيضاً. كما استخدم النظام المصرفي أسعار فائدة مختلفة بين السوق المحلية والخارجية والتجارة في أدونات الخزينة بدلاً من تزويد الاعتمادات المصرفية، وكان هنالك ٤٤ مصرف و ٥٧٦٩ فرع في ١٩٧٩ تضاعفت هذه الكمية في ١٩٩٤، ولكن بعد الازمة تم تحديد البنوك والفروع الجديدة وتم تفتيش البنوك من قبل مفتشين متخصصين فضلاً عن أجهزة السيطرة على المصارف لوزارة المالية للسيطرة على المصارف، وتم استخدام مدققون مستقلون. إلا أنه رغم ذلك تم اكتشاف حالات لفشل النظام في ذلك الوقت وتم معرفة حالات الفشل للنظام المالي وحالات العجز لكل مصرف واختلاف لوائح إجراءات تأسيس المصارف وتجاوز عدد البنوك ثمانون بنكاً حيث أن أغلب البنوك الجديدة لا تعمل ضمن قوانين النظام المصرفي التركي، مما احتمل





تأثير الأزمة المالية العالمية على.. د. مثنى عبدالرزاق الدباغ [٢٢٣]

انخفاض عددها ضمن الترتيبات الجديدة للأزمة، وتم مصادرة ممتلكات هذه المصارف من قبل الدولة والتي تخالف القانون المصرفي لعام ١٩٩٤ أو تطبق القانون بشكل خاطئ، حيث تم مصادرة عشرة مصارف أثناء أزمة ١٩٩٤ (Sakar,2009,122).

(ب) أزمة تشرين الثاني ٢٠٠٠ وشباط ٢٠٠١

في نهاية التسعينات ونتيجة لوجود مشاكل اقتصادية عديدة في تركيا، تم الاستعانة بصندوق النقد الدولي لوضع برنامج في كانون الأول ١٩٩٩ كان هدفه التوجه نحو تخفيض معدل التضخم وتخفيض سعر الفائدة إلى مستوى معقول والاستخدام الكفوء للموارد في الاقتصاد. وأهداف البرنامج قبي تخفيض معدل التضخم غالباً ما تحققت وتم ملاحظة تحسينات في الميزان المالي لعام ٢٠٠٠. ووضعت بعض الإصلاحات الأساسية وشخص صندوق النقد الدولي الأزمات في الاقتصاد التركي وخاصة ضغط السيولة في القطاع المصرفي التركي والتي أدت إلى تخفيض ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بشكل تدريجي وأدت إلى أزمة السيولة في تشرين الثاني ٢٠٠٠. وسببت الأزمة إغلاق أولي لقنوات الائتمان الأجنبي وإغلاق ثاني لقنوات الائتمان في أحد المصارف التركية الكبيرة (ديميربانك Demirbank) والذي كان له دور نشيط في سوق السندات الحكومية. وتغطي سيولة هذا المصرف جزء من السندات المالية الحكومية في محفظة السوق الثانوية. هذه العملية التجارية رفعت من سعر الفائدة وقادت المستثمرين الأجانب والمصارف الدولية الأخرى إلى الاتجاه للبيع أو الإغلاق من أجل تقليل الخسائر. (Sakar,2009,122).

أصبحت البنى الأساسية التحتية للنظام المصرفي بعد أزمته ١٩٩٤ و ٢٠٠١ في تركيا هي وجود عملة محلية ضعيفة، وهذه الأزمات أدت لتعجيل العملة البديلة للاقتصاد التركي وازداد الاتجاه لفتح الحسابات في النظام المصرفي. وارتفع الطلب على العملة الأجنبية خلال ارتفاع الظروف



الاقتصادية: دفع ارتفاع الطلب السريع والنمو الاقتصادي إلى التفاؤل المفرط بالتححرر المالي الكامل وأوصل إلى عدم الاستقرار والضعف الاقتصادي. الأخطار غير المدركة لدى القطاعين الخاص والعام جعلت الاقتصاد هشاً ضد الصدمات المحتملة (مثل ارتفاع في أسعار النفط، وزيادة في أسعار الفائدة الخارجية). إحلال العملة الأجنبية عجل بتوقع التشاؤم للأزمة في الاقتصاد التركي الذي كان غير مستقر عن طريق ارتفاع الظروف الاقتصادية والاتجاه للانفتاح في النظام المصرفي. تقديرات خسائر المصارف العامة من الرسوم بلغت ٢٠ بليون دولار بجانب العجز العام وهي رسائل لأزمة شباط ٢٠٠١ (Sakar, 2009, 123).

مع أن الانضباط المالي العام المتواضع الذي كان بسبب السياسات الاقتصادية البسيطة خلال ١٩٩٠-٢٠٠١. إلا أن العجز المالي العام نسبة إلى GNP بلغ ١٢% و١٢,٥% على التوالي في نيسان ١٩٩٤ وشباط ٢٠٠١، حيث كانا إشارة إلى تفجر الطلب وارتفاع الظروف الاقتصادية، كما كان هنالك إشارة أخرى لتفجر الطلب في عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠١ هو الزيادة السريعة في عجز الحساب الجاري المستند إلى التقدير المبالغ به للعملة المحلية مقابل الدولار. وهكذا ارتفعت نسبة الحساب الجاري إلى احتياطي العملة الأجنبية في البنك المركزي والنظام المصرفي، من ناحية أخرى ارتفعت نسبة الحساب الجاري إلى GNP في كلا الأزمتين.

قاد تفجر الطلب وخاصة في القطاع العام في الاقتصاد على العموم إلى اقتراض النظام المصرفي العملة الأجنبية في المدى القصير، وإقراض بالعملة المحلية في المدى الطويل نتيجة لسياسة أسعار الفائدة العالمية وسياسة سعر الصرف الثابت، ومول النظام المالي العجز في الميزانية من جانب واحد وتغيرت متطلبات الائتمان وخاصة ائتمانات المستهلك من جانب آخر. بكلمة أخرى مول النظام المالي الطلب الكلي بتحركات رأس المال المضارب في المدى القصير (ما ميز أزمة عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠١،



حيث مول العجز المالي قبل أزمة ١٩٩٤ من خلال موارد البنك المركزي لكن تم تمويل عجز الميزانية قبل ٢٠٠١ من الاقتراض المحلي وتحركات رؤوس الأموال للمدى القصير المجهزة من قبل النظام المصرفي). وازدادت نسبة الحسابات المفتوحة (قدر الحساب المفتوح في النظام المصرفي بسبعة عشر بليون دولار تقريبا) والتزامات السيولة إلى احتياطي العملات الأجنبية بسرعة مع تأثير الديون المتزايدة بسبب الميل إلى فتح الحسابات في النظام المالي. أما ما يتعلق بمؤشرات السيولة العالمية فإنها كانت ضعيفة في النظام المالي وخاصة زيادة نسبة التزامات السيولة إلى احتياطي العملات الأجنبية ونسبة إجمالي الإقراض إلى احتياطي العملة الأجنبية قبل الأزمة، لذا كان هنالك زيادة في احتمالية وقوع الأزمات والتي نوقشت من قبل النظريات التقليدية من خلال هشاشة النظام المالي ومخاطر سعر الصرف الأجنبي وهذا ما اعتبر كمؤشرات للأزمة المالية. بكلمة أخرى ازدادت حساسية النظام المالي نحو تدفقات رأس المال في كلتا الأزميتين (بلغت تدفقات رأس المال ١٩ بليون دولار في فترة ١٩٩٣-١٩٩٤ وبلغت ١٢ر٤ بليون دولار في ٢٠٠٠ و١٣ر٦ بليون دولار في ٢٠٠١ ) ( Temiz D. and Gokmen A., 2009,2-3).

وتم تهيئة أحداث الأزمة المالية من خلال التفاؤل المفرط في النظام المالي، والعمليات غير الكافية للتفتيش وزيادة في مديونية السيولة في المدى القصير وفساد في الإدارة المالية للقطاع العام والهيكل المالي (خسائر في الرسوم للمصارف العامة وتقييد الأعمال المصرفية وعدم كفاية أسهم رأس المال). كما تم تحويل مديونية العملات الأجنبية للمدى القصير إلى قروض بالعملة المحلية للأجل الطويل مما أدى إلى زيادة العلاقات الاقتصادية داخل النظام المالي، وإلى ارتفاع عجز الميزانية العامة وهشاشة في النظام المصرفي وخصوصا انخفاض الثقة من قبل الأفراد للسياسات المستخدمة



قبل أزمتي ١٩٩٤ و ٢٠٠١ وازدادت السيولة في الاقتصاد عن طريق كبح ارتفاع سعر الفائدة ومحاولة تغيير هيكل المديونية العامة للحكومة، مما أدى إلى زيادة المخاطر بالأزمة. وهكذا تم توقع تخفيض قيمة العملة في السوق وزيادة الطلب على العملة الأجنبية(Gursoy G. and Atici G,2001,75).

تم إدارة الأزمة من قبل سياسات لكبح أسعار الفائدة لكي تقابل العجز في الميزانية إلى حد معقول، ولذلك ارتفعت اسعار الفائدة وظهرت شكوك جدية حول استخدام العملة الأجنبية من أجل تخفيض معدل التضخم العالي (توقعات للتخفيض) والتقدير المبالغ به للعملة المحلية والارتفاع في عجز الحساب الجاري وفشل استقرار الميزانية بالرغم من أن هنالك تحسينات في سعر الفائدة وتبادل الأوراق المالية والنمو الاقتصادي وكل المتغيرات الأساسية للاقتصاد الكلي قبل أزمة شباط ٢٠٠١.

### ج) الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ في تركيا

أدت الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ إلى إفلاس مصرف الأخوة ليهمان في ١٥ أيلول ٢٠٠٨ (كان لديهم ٦٩١ بليون دولار في نهاية ٢٠٠٧) من خلال المؤسسات المالية التي تقرض إلى مصرف الاخوة ليهمان ضمن سلسلة الائتمان الدولي. وألزمت المصارف لتقليص اعتماداتهم من أجل مقابلة الخسائر الفورية، وأصبحت هذه الحالة إحدى الأسباب الأساسية لإعاقة الانتقال بالائتمان إلى أوروبا وتركيا. وبقي العجز في تركيا مستمرا على الرغم من زيادة التدفقات عن طريق الاستثمار المباشر وغير المباشر، حيث ازداد العجز في الحساب الجاري من ٣٢٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٤١٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٨. وقوبل عجز عام ٢٠٠٧ بتدفقات لرأس المال بمقدار ٤٥ بليون دولار (٢٠ بليون دولار كجزء هي رأسمال دائم) لذا فإن ١٣ بليون دولار هي فائض، وهذه التدفقات هي عوائد للخصخصة. ومن الواضح أن العجز للحساب الجاري يجب أن يقابل بإحدى الطرق وهي لا تبدو مستمرة نتيجة للأسباب الآتية:



- ١- لن تكون عوائد الخصصة دائماً كبيرة .
  - ٢- لا يكون النمو السنوي مرتفعاً كل عام.
  - ٣- قد لا تكون تدفقات الاستثمار المباشر مرتفعة كل عام.
- وتحتاج تركيا لإجراءات وقائية ضرورية لمقابلة عجز الحساب الجاري، ودولة مثل تركيا لديها عجز حساب جاري مرتفع يمكن أن تؤثر عليها مثل تلك الأزمات العالمية بشكل كبير (Sakar,2009,123-124).

### النموذج القياسي

من أجل دراسة الجانب التطبيقي لتأثير الأزمة المالية على المصارف التركية. تم الاعتماد على العديد من المصادر الأولية في توفير البيانات الملائمة للمتغيرات المستخدمة في الدراسة في إصدار البنك المركزي world bank indicater (wdi) والبيانات الحكومية التركية ( turkish staistical institute ) . أما المدة الزمنية المستخدمة في البحث منذ (١٩٨٠-٢٠٠٨)، حيث أنها بداية فترة التحرر المالي وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في تركيا.

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في إظهار تأثيرات الأزمة المالية العالمية المحلية على المصارف التركية وكانت المعادلة بالشكل الآتي:

$$X_t = B_0 + B_1 r_t + B_2 s_t + B_3 I_t + B_4 f_t + B_5 h_t + B_6 m_t + B_7 C_t + B_8 D_t + B_9 g_t + U$$

حيث تمثل :

$X_t$  = متغير المصارف (١- الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص

(GDP % ) و (٢- الإقتراض من البنوك التجارية )

$r$  = سعر الفائدة

$S$  = الادخار كنسبة من (GDP % )



$I =$  الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من (GDP %)

$f =$  التضخم

$h =$  سعر الصرف

$m = (m_2)$  نسبة النقود وأشباه النقود

$C =$  نصيب الفرد من GDP (100 = 2000)

$D =$  المتغير الوهمي (يعبر عن الأزمة المالية العالمية والمحلية حيث تم

إعطاء سنوات الأزمة (1) وباقي السنوات (0)

GDP =  $g$

وتم تقدير المعادلة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وباستخدام برنامج (Mintab)، كما تم حذف المتغيرات غير المعنوية التي ليس لها تأثير على متغير المصارف وكانت النتيجة بالنسبة إلى متغير المصارف الأول:

١- الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص % GDP كما يلي:

$$X_t = 9.73 - 0.356 s_t + 1.52 I_t - 0.056 f_t - 8.77 h_t + 0.0062C_t$$

$$(t) \quad (2.83) \quad (2.24) \quad (1.92) \quad (2.53) \quad (5.80) \quad (4.65)$$

$$R^2 = 0.76 \quad R^2 = 0.70$$

نلاحظ من معادلة المصارف أعلاه أن هناك تأثيراً موجباً لنصيب الفرد من GDP على المصارف وعند مستوى معنوي (١%) وكذلك تأثير موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على المصارف وعند مستوى معنوي (٥%). أما التأثير السلبي على المصارف فكان لمتغيري إجمالي الادخار والتضخم وسعر الصرف وعند مستوى معنوي (١%) و (٥%) و (١%) على التوالي وهذا ما ينطبق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن سعر الصرف وتقلباته كان لها الأثر الكبير في تخفيض الائتمان المقدمة من قبل المصارف إلى القطاع الخاص وبالتالي على القطاع المصرفي فضلاً عن متغير التضخم الذي تشير بياناته إلى الارتفاع الكبير خلال فترة الدراسة.



## ٢- الإقتراض من البنوك التجارية

$$X_t = 8.19 - 10.09 r_t + 5.11 I_t - 7.45 h_t - 4.07 D_t + 0.025 g$$

(t) (0.52) (3.89) (5.60) (4.18) (2.74) (4.98)

$$R^2 = 0.93 \quad R^{-2} = 0.92$$

نلاحظ من معادلة الإقتراض أعلاه أن هنالك تأثيراً قوياً وموجباً للاستثمار الأجنبي المباشر وبمستوى معنوية (١%) وهو ما ظهر بنفس التأثير في المعادلة السابقة، وللناتج المحلي الإجمالي GDP وبمستوى معنوية (١%) أيضاً. أما التأثير السالب المعنوي الذي ظهر في هذه المعادلة فهو لسعر الصرف وسعر الفائدة والمتغير الوهمي، وهذا ما ينطبق مع النظرية الاقتصادية أيضاً. وهذا ما أكدته المعادلة السابقة من حيث سعر الصرف الذي أثر بشكل كبير على القطاع المصرفي وعلى ظهور الأزمات الاقتصادية. أما المتغير الوهمي والذي يمثل الأزمة الاقتصادية فلقد ظهر تأثيره وبشكل عكسي على معادلة القروض مما يؤكد تأثيره على القطاع المصرفي بالرغم من تأثيره لم يكن معنوياً في المعادلة الأولى ولذلك تم استبعاده من المعادلة.

## الاستنتاجات

تواجه تركيا مشكلات هيكلية جدية في اقتصادها ومواردها البشرية مثل باقي البلدان الأخرى النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، ومن الصعب القول أن لدى تركيا القدرة للتغلب على هذه المشاكل في المدى القصير والمتوسط. وحدثت أزمتي عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠١ في تركيا بسبب إحلال العملة والانفتاح



الاقتصادي في النظام المصرفي وزيادة الطلب خلال الأزمات والأكثر من هذا عدم الاستقرار السياسي، وبدأت أزمة عام ٢٠٠٨ كأزمة عالمية انتقلت بعض من أثارها إلى الاقتصاد التركي. ويمكن من خلال هذا البحث التوصل إلى بعض الاستنتاجات:

- ١- أظهرت الأزمات المالية المحلية نمواً اقتصادياً غير مستقر في الاقتصادي التركي، بسبب المضاربة في رأس المال نتيجة لزيادة الطلب والاندماج مع العالم نتيجة للانفتاح الاقتصادي للنظام المصرفي وسياسات التحرر الاقتصادي التي انتهجتها تركيا منذ بداية الثمانينات.
- ٢- أكدت الأزمات المحلية هشاشة النظام المصرفي التركي في فتراتها وكشفت الحقائق أن إحلال العملة الأجنبية قد زاد خلال فترة الأزمات، بالرغم من اعتماد الاقتصاد التركي على سياسات الكبح للعملة الأجنبية، فضلاً عن المشاكل الهيكلية الأخرى في الاقتصاد التركي خلال فترة التسعينيات والتي أدت إلى حدوث أزمته عامي ١٩٩٤ و٢٠٠١.
- ٣- نتيجة للخطوات الهيكلية والإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة التركية لإصلاح النظام المالي والمصرفي بعد أزمة ٢٠٠١، مما أدى إلى انتعاش تركيا اقتصادياً في العقد الماضي وهذا ما أظهرت المؤشرات الاقتصادية المختلفة من انخفاض للتضخم والبطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت جزئياً على الاقتصاد التركي واستطاع التخلص بعد ٢٠٠٩ من آثارها السلبية عليه.
- ٤- أظهرت النتائج القياسية تأثيراً سلبياً معنوياً للتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف والأزمة المالية على القطاع المصرفي وهذا ما لاحظناه في الإطار النظري لدراسة الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد التركي



تأثير الأزمة المالية العالمية على.. د. مثنى عبدالرزاق الدباغ [٢٣١]



وتأثيراتها على القطاع المصرفي ، بينما ظهر تأثير معنوي موجب للاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على القطاع المصرفي في تركيا.

## The Effect of Global Financial Crisis upon the Turkish Bank Sector 1990 – 2009

*Dr. Muthana A. Al-Dabbagh*

### Abstract

Financial markets had witnessed a transfer from traditional bank works represented by accepting deposits and lending into playing a role more comprehensive in states economies. Bank sector



represents a huge part in Turkish financial system in economy mechanism. Most operations and activities for capital markets are made by banks. The paper aims at studying Turkish bank sector and how it is connected by the Turkish economy and how it is being affected by the world financial crisis in 2008 and the local financial crises happened in Turkish economy after 1980. The economic openness policy and structural fixation had been applied.

Although bank sector had been affected by local financial crises for the years 1994, 2001 but still the structural steps and legal procedures taken by the Turkish government in reforming both financial and bank systems after 2001 crisis which led to flourishing Turkey economically in the previous decade. This is clear in different economic indicators like the decrease of inflation, unemployment and the increase of economic growth. But the global financial crisis in 2008 affected the Turkish economy partially and succeeded in 2009 in getting rid of its negative effects.

### المصادر

١- اورتورك، إبراهيم (٢٠٠٩)، الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبير، جامعة مرمره، قسم الاقتصاد، اسطنبول

2- <http://www.odabasham.net/show.php?sid=28936/>

٣- العياش، غسان (٢٠٠٩)، العدالة والتنمية الإسلامي بنقد الاقتصاد التركي العلماني  
<http://i.aksalser.com/u091004/374153739.jpg>



<http://cbl.gov.ly/pdf/040bk1uie41e15e>

- 5- Gursoy G. and Atici G., (2001), Financial Crisis and Capital Buffer: Evidence from the Turkish Banking Sector, Banks and Bank Systems, Volume 6, Issue 1.
- 6- Kartal, F. (2012), "The Turkish Banking Sector in the Third after the 2008 Global Crisis", African Journal of Business Management, vol.6 (5) [http:// www. Academicjournals.org/AJBM](http://www.Academicjournals.org/AJBM).
- 7- Kibritcioglllu, A. (2005), "Banking Sector Crises and Related new Regulations in Turkey", *Economia Exterior* (EE, Spain), Num.32, <http://www.Politicaexterior.com/economiaexterior/EconomiaExterior>. hp.
- 8- Rodrik,D. (2012), The Turkish Economy after the Global Financial Crisis, Ekonomi - tek, vol:1,No:1.
- 9- Sakar, B.(2009),"International Financial Crises and the Political Economy of Financial Reforms in turkey: 1994 - 2009", World Academy of Science. Engineering and Technology, Vol:60.
- 10- Serin, z.(2011), "Banking Sector and Its Problems" <http://tr.bibiyotek.com/indir/pdf/vildan-serin/>
- 11-Uygur,E.(2010), The Global Crisis and the Turkish Economy, TWN Global Economy Series 21, Penang, Malaysia, <http://www.twinside.org.sg/> )
- 12-Temiz D. and Gokmen A. (2009), The 2000 - 2001 Financial Crisis in Turkey and the Global Economic Crisis of 2008-2009: Reasons and comparisons, *International Journal of Social and Humanity Studies*, Vol;1, No;1.
- 13-[www.treasry.gov.tr/giris.Htm](http://www.treasry.gov.tr/giris.Htm)